الملف الثاني : الثلاثية المدمرة

في العالم نظامان أحدهما للدول المتقدمة ، يقوم على توليد الثروة وتوفير المناخ الملائم والتشريعات المحفزة للاستثمار الداخلي والخارجي ، والآخر للدول النامية التي تسعى جاهدة لإدارة الفقر والتصدي للغنى وتعلى من أساليب الضعف ، وتبتعد قدر استطاعتها عن عوامل القوة ، وتحت شعار المساواة يستوى المجتهد مع المهمل الكسلان ، والعالم مع محدودي الامكانيات ، ويكاد يكون اعتمادها إلى حد كبير في العيش على المعونات والمنح والمساعدات الأجنبية ، ليس فقط من الأشقاء والأصدقاء بل حتى ممن يمكن اعتبارهم من الأعداء .

ولقد حاولت قدر استطاعتي حصر ثلاث عوامل ، تؤثر بشكل فعال في تدمير المجتمع وانهيار دعائمه والتراجع المستمر لقدرات أجهزة الدولة سعياً لإدارة الفقرة والتصدي للغني وتتلخص فيما يلي :

أولاً:- غياب العدالة .

ثانياً :- الفساد .

ثالثا :- الإحباط واليأس .

ونحتاج لمحاصرتها إلى التحلى بالمصداقية وانتهاج سياسة شفافة في التعامل مع المواطنين وأن تكون أجهزة الدولة كلها قادرة على الحسم وإقرار العدل في ربوع الوطن بتطبيق القانون والالتزام به .

أولاً:- غياب العدالة ! وكيف نحققها ؟

يعد طول فترة إجراءات التقاضي وصعوبة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح أحد المواطنين من العوامل الأساسية للإحساس بالمظلومية خاصة وأن المواطن يصعب

عليه الحصول على حقه ويراه بعيد المنال ، وتستطيع الدولة المصرية وأجهزتها تفعيل دورها بالعدالة الناجزة .

ويعانى الفقراء معاناة شديدة بتحملهم جزءا كبيرا من فاتورة الاصلاح الاقتصادي ، وعدم تكافؤ الفرص بين كل أطياف المجتمع وفقا للقدرات الشخصية بعيدا عن وجود فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء ، وعدم استكمال المنظومة التشريعية باستصدار باقي القوانين أو تعديلها تنفيذا لأحكام الدستور الجديد ، والتأخير في دعم الصحة والتعليم .

ان ضبط "حنفية" الدعم في مختلف القطاعات هو السبيل الصحيح لعلاج الخلل في المنظومة كلها .

وليس من المنطقي ولا من الانصاف استمرار الاستعانة بالمستشارين في الوزارات والمصالح والهيئات العامة والاقتصادية والمحليات والبنوك مع تغيير المسميات الوظيفية لهم ، لقد حان وقت الاستغناء عنهم بشباب مستنير لديه رؤية وحلم وأمل ليقود العمل وبدلا من الحجج والمبررات التي تساق بين الحين والآخر بالحديث عن خبراتهم أن نقدم لهم الشكر على ما قدموه ونعتذر للمحسوبية والمجاملات ونودعها للأبد ذلك إن كنا جادين تحقيقا للمصلحة العامة .

وتحقيقا للعدالة الاجتماعية فعلى كل أجهزة الدولة مجتمعة مع البنوك والأجهزة الرقابية والمحليات العمل بكل جد وإخلاص لإعادة فتح المصانع والشركات المعطلة وتشغيل خطوط الإنتاج المتوقفة واستكمال الأعمال المتبقية أو التجهيزات للبعض منها للاستفادة مما لدينا من إمكانيات وموارد غير مستخدمة لتشغيل الأيدي العاملة وتخفيف حدة البطالة ومد السوق داخليا وخارجيا بالمنتجات المختلفة لتحريك عجلة الاقتصاد ومن الضروري إعادة النظر في اشكال الدعم وقيمته المقدم لرجال الأعمال العاملين في مجال الحديد والأسمنت والسيراميك التي يستفيد منها قلة من رجال الأعمال وإعادة ضخها لصالح الفقراء للسيطرة على مظاهر التضخم وغلاء الأسعار .

ولا ننسى التعامل مع قصور وفيلات الكبار في كل إحياء ومدن مصر بما يناسبها من رفع أسعار استهلاك المياه والكهرباء والغاز ورسوم على ملاعب الجولف ومواقف السيارات للأماكن المحيطة بسكناهم .

ولا يسعنا إلا تذكير أولى الأمر بالاهتمام بالعامل والفلاح تدريبا ودعما وتشجيعا وإبرازا لمكانتهما وأهمية دورهما في دعم اقتصاد البلاد .

وعلينا الاعتراف إن ثقافة التوريث بدأت منذ فترة طويلة .. مارسها أساتذة الجامعات وكبار الموظفين في الشركات والهيئات والوزارات والبنوك والعاملون في المؤسسات الصحفية ومؤسسات الدولة المختلفة ، وهناك عدد لا بأس به من العاملين في السلك الدبلوماسي والقضاء هم من أبناء وأقارب العاملين في هذا القطاع أو ذاك .. فقد أدت ندرة فرص العمر بسبب توقف الدولة عن تعيين الخريجين نتيجة بيع وحدات القطاع العام والتخلي عن ملكية الدولة وسائل الإنتاج إلى تفشي البطالة ، إلى أسهل الطرق لتشغيل الأبناء والأقارب وهي استخدام كبار المسؤولين في مؤسسات الدولة المختلفة نفوذهم وسلطانهم لإيجاد فرص عمل لهم .

تكفي مطالعة أسماء أعضاء سلك التدريس ببعض الكليات والمعاهد بأي جامعة مصرية "كليات الطب مثلا" لنتعرف على الظاهرة .

تكفي مطالعة قنوات التليفزيون المصري لتدرك بسهولة أن عشرات المذيعين والمذيعات هم من أبناء كبار العاملين في اتحاد الإذاعة والتلفزيون أو زوجاتهم أو أقاربهم ، أو من أبناء وزوجات وأقارب مسؤولين بأجهزة الدولة .. تكفي مطالعة أسماء أعضاء مجلس النواب لتدرك أن عددا لا بأس به يحتلون مقاعد آبائهم أو كبير عائلتهم في قرى ومدن ومحافظات مصر .. تكفي قراءة نعي بالأهرام مثلاً لمسؤول كبير في أي مؤسسة لتعرف كم عدد أبناء أو أقارب المتوفي العاملين بنفس المؤسسة التي يعمل بها ، حتى تحولت المؤسسات إلى مجتمعات عائلية ضاربة بعرض الحائط مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .

وفى المقابل كم شابا تقدم إلى مسابقة للتعيين في وظيفة وأعلن نجاحه في المسابقة ثم تم إلغاء إعلان فوزه وإعلان فوز آخر من الأبناء والأقارب ، وكم من مسابقة أعلن بالصحف عنها صوريا بينما هناك من كان تم اختياره بالفعل لكي يسكن هذه الوظيفة ؟! وكم خريجا اجتهد سنوات دراسته للحصول على مؤهله بامتياز ثم أهدرت فرصته في التعيين معيدا بالجامعة وانتهكت حقوقه وسخر المجتمع من اجتهاده وعين ابن أستاذ بالجامعة أو مسؤول كبير معيدا بدلا منه ؟

توضح هذه الوقائع التي هي حديث العاملين في تلك القطاعات والمؤسسات أن التوريث أصبح ثقافة ونمط حياة مستمرين منذ سنوات .

مقاومة "التوريث" في مصر يجب أن تكون مكافحة ظاهرة تضعف الانتماء الوطني وتوجه إهانة بالغة لقيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وللمعايير العلمية .

قد يقال : إن ابن الوز عوام ، لكن يبدو أن كل صاحب سلطة في مصر هو من الأوز وأبناءه يسبحون ، وقد يقال إن من حق كل من أفنى سنوات عمره في الخدمة بهيئة أو وزارة أو مؤسسة أن يعين نجله فيها ، ناسين أن هناك آلافا من المصريين أفنوا سنوات عمرهم في خدمة البلد ويحق لكل منهم أن يوفر لابنه فرصة عمل .

نحن في حاجة للاحتجاج وللتظاهر ضد أنفسنا .. نحن في حاجة إلى مقاومة "ثقافة التوريث" وإلى الاعتراف بالتواطؤ مشاركة أو صمتا بينما التوريث يجري كل يوم في مواقع بالدولة على مدى سنوات طويلة .

ثانياً : الفساد :

يعتبر الفساد الإداري العمود الفقري للفساد ، فالقواعد القانونية واللوائح والقرارات والتوجيهات والمنشورات هي السبل التي يتلاعب بها ومن خلالها المفسدون.

ويعد الفساد أخطر مشكلة تواجه المجتمع المعاصر ، والمجتمع المصري بصفة خاصة . وذلك لأنه يتدنى بنوعية الحياة في المجتمع ، ويصيب البناء الاجتماعي بالوهن، بل ويعيد إنتاج عوامل وملامح الضعف الهيكلي ، ويهبط بقدرة المجتمع على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية . وهو يكمن وراء معظم الجرائم والاختلالات الاجتماعية الأخرى .

ولا خلاف على أن الفساد ظاهرة متعددة الجوانب شديدة التعقيد .

إننا نقصد بالفساد السلوك الذي ينحرف عن المعايير والقواعد التي تنظم ممارسة وظيفة عامة أو آداء دور اجتماعي ، للحصول على نفع شخصي أو جماعي غير مستحق ، أو التهاون في الالتزام بمعايير الآداء السليم للواجبات ، أو تسهيل ذلك لآخرين .

بعض صور الفساد تقع جرائم تحت طائلة القانون . ولكن صورا كثيرة منه تخرج من حدود القانون ، وتدخل في الأخطاء في الممارسة المهنية . وهناك من صور الفساد ، ما يمارس في ظل حماية قانونية . ومن أمثلتها ما يرتبط بالانتخاب المجالس النيابية ، ونشاط جماعات المصالح ، وغيرها . ومن أخطر صورة الرشاوي التي تدفعها الشركات متعددة الجنسيات لبعض المسئولين في الدول الأقل تقدما ، تحت مسمى "عمولات" .

إن الفساد هو من العمومية والانتشار بحيث لا يكاد يوجد جهاز أو موقع يمكن أن يكون بمنأى عنه ، وإن التكوينات الاجتماعية التي تمارس الفساد أو تفيد منه هي

ظـاهرة حقيقيـة ، والشـواهد علـى فعلهـا وفاعليتهـا كثيـرة ، كمـا إن أجهـزة الدولـة ليسـت بعيدة عن الفساد ذاته فهي إما تمارسه، أو تشارك فيه ، أو تقبله ، أو تتغاضى عنه .

فمعظم المجتمعات التي تعتم على الفساد هي من المجتمعات التسلطية ، التـي لا يوجد فيها مجتمع مدني قوى . والعكس صحيح ، أي إن فضح الفساد يرتبط بترسخ الديموقراطيـة ، وقـوة مؤسسـات وأجهـزة المجتمـع المـدني (الأحـزاب السياسـية ، والجماعات المهنية ، والنقابات العمالية، والجماعات الأهلية ، وما إليها) .

وإذا اقتنع الشخص – صوابا أو خطأ – بأنـه لا يلقـي معاملـة عادلـة ، فإنـه قد لا يسلم بصلاحية الآليات التي يختارها المجتمع لمواجهة مطالب الحياة ، ويجد أمامه أكثر مـن مبـرر للبحـث عـن آليـات بديلـة . وفـي مثـل هـذه الحالـة ، تغلـب علـى نسـق القـيم الاجتماعية سلبيات خطيرة كثيرة ، من أمثلتها الأنانية المفرطة ، والكسب بأي شكل وثمن ، والشللية ، والمحسوبية .

وحيث تهدر عدالة توزيع الموارد المتاحة ، وتشيع فلسفة "الخلاص الفردي"، يكـون الحـديث عـن الانتمـاء والالتـزام لغـوا أجـوف لا معنـى لـه ولا عائـد منـه . وحـين يضـعف الإحسـاس بالانتمـاء ويضـمر الشـعور بـالالتزام ، يـدب الضـعف فـي الكيـان الاجتماعي ويتطرق الوهن إليه . وحين يطغى الفساد على المناخ العام ، فإنـه يقود إلـى مزيد من الفساد . وفى مثل هذه الحالة ، يقع المجتمع في دائرة مفرغة : فساد يقود إلـى مزيد منه ، حتى ليستعصى الوضع على "الإصلاح" . ومن أبرز تداعيات هذه الحالة شيوع اليأس من تحسن الأحوال ، وتوالي الإحباط وإجهاض الأحلام .

وحين ينتشر الفساد ليصبح "أسلوب حياة" ، أي يصير ضرورة لا يمكن تفاديها للحصول على أية خدمة أو سلعة ، أو حين يشيع التسيب ، أي عدم وجود ضوابط عامة مقبولة للسلوك في المواقف المختلفة ، أو حين توجد ضوابط ولكن يكون تجاوزها أمرا شائعا وسلوكا عاديا ، قد يرجع الأمر إلى عدم وجود نظام كفء للمحاسبة ، أي آليات فعالة لمتابعة الآداء ، وتقويمه ، والجزاء عليه – بالثواب أو العقاب .

ومما يؤدي إلى تدهور الأوضاع أكثر عجز مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والاتحادات العمالية ، والمنظمات غير الحكومية الأخرى ، وما إليها – عن القيام بدور مؤثر في المراقبة الشعبية لإدارة المجتمع . ففي معظم المجتمعات الأقل تقدما تقوم العلاقة بين جهاز الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على التناقض لا التكامل . ولأن الأوضاع تتسم بالمركزية الشديدة ، (حيث تحتكر الدولة سلطة تحديد الأهداف واتخاذ القرار وتنفيذه) – تحرص الدولة على الحيلولة دون وجود مجتمع مدني قوي : فتمنع قيام بعض مؤسساته ، أو تفرغ ما يوجد منها من مضمونه وإن أبقت على شكله .

وفى المجتمعات التي تتميز تنظيمات المجتمع المدني فيها بالقوة والفاعلية يكون احتواء الفساد ، أو فضحه على الأقل ، أمرا ممكنا . وذلك لأن حرص كل تنظيم على الدفاع عن وجوده وتحقيق مصالحه ، يدفعه إلى فضح فساد غيره ، وطلب المحاسبة عليه ، والإصرار على ذلك .

كما أن هناك من العوامل الخارجية ، التي تساعد في زيادة انتشار الفساد وتنامي خطورته – تبرز لنا ظاهرة الاختراق الثقافي الأجنبي ، أو ما يسميه البعض الغزو الثقافي - فثمة شواهد عديدة على أن الدول المهيمنة على النظام العالمي الجديد (أي شبكة العلاقات الدولية التي تشكلت منذ نهايات الثمانينيات وبدايات التسعينيات من هذا القرن) ، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي خدمتها وكلاؤها من أوربا الغربية وإسرائيل وبعض الدول العربية ، نقول إن هذه القوى تحرص على الوصول إلى قلب المجتمع المصري وعقله ، والتأثير فيهما .

وتستطيع القوى الأجنبية أن تحصل على ما تريد من المعلومات عن أدق شئون المجتمع المصري ، وتؤثر في جهاز القيم والمعايير والسلوك بالتالي . ولما كان التصرف المكشوف المباشر لتحقيق هذه الأهداف أمرا غير مأمون العواقب ، وربما

كان غير مفيد ، فإن القوى والجهات المعنية بالاختراق الثقافي تصل إلى غايتها بفضل "معاونة" بعض الأفراد وعدد من المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية .

ويشير موضوع التمويل الأجنبي الضخم للأنشطة والبحوث الاجتماعية في مصر ، للحجم الهائل للنشاط الأجنبي في هذا المجال ، وتبلغ الإغراءات في بعض الأحيان حدودا يصعب مقاومتها . وهي تأخذ صورا كثيرة : منها المنح المالية ، والأجهزة ، وعقود العمل ، وتكاليف الزيارات لدول أجنبية ، وغيرها ، وهو ما سوف اتناوله تفصيلا فى ملف التمويل الخارجى.

إن مكافحة الفساد هي السياسة المعلنة لعديد من المنظمات الدولية والإقليمية والقطرية ، وحكومات معظم الدول . وهي تستهلك في ذلك كثيرا من المال والجهد والوقت ، بدون عائد يذكر بل إن النتيجة في أغلب الحالات هي استشراء الفساد أكثر.

ويرجع ذلك إلى أن إجراءات مكافحة الفساد لا تتجاوز أعراضه ، ولا تصل إلى أسبابه .

كما أن معظم الجهات المعنية بمكافحته التي تعاون الأجهزة الرقابية تعاني هي نفسها من الفساد ، مما يجعلها عاجزة وغير مؤهله لتحقيق إجراءات المكافحة .

ثالثا : اليأس والإحباط :

لعلنا نذكر أن الوحدة بين جميع أطياف الشعب المصري بصرف النظر عن الأسباب الأخرى - هي من عجلت برحيل الرئيس مبارك في وقت اندهش البعض من رحيله بهذه السهولة، وبالتالي كان على أعداء الثورة وأعداء مصر أن يركزوا جهودهم على هذه النقطة بالذات ، وأن يشقوا الصف المصري فيتنازع المصريون فيما بينهم فيفشلوا فتذهب ريحهم ، وتضيع ثورتهم ، ويعود من جديد إلى نقطة الصفر.

أصبح الشارع المصري يعاني من حالة انقسام رهيبة بالإضافة إلى حالة الاستقطاب التي تقابلها ، فانقسم إلى معسكرين ، واحد في أقصى اليمين والآخر في

أقصى اليسار ، في حين أن المواطن البسيط يعاني من كثرة الضغوط عليه وارتفاع الأسعار وضيق المعيشة ، وانشغل كل معسكر بتخوين الآخر واتهامه بالعمالة وتركوا المواطن البسيط لمصيره .

حالة الانقسام في الشارع حملت البعض على أن يضع يده في يد رجال الثورة المضادة من أجل الانتصار على الطرف الآخر ، لا يعنيه أنه بفعله هذا يعيد إنتاج نظام فاسد وظالم من جديد ، كانوا في يوم من الأيام يقفوا جنبا إلى جنب من أجل القضاء عليه وإسقاطه ، الانقسام جعل البعض يتخلى عن مبادئه ، جعل البعض يتراجع عن أهدافه ، وجعلت الأوضاع المعيشية الصعبة وطغيان الانتهازية المواطن العادي لا يهتم كثيرا بالشأن العام إلا بالقدر الذي يسهم به في حل مشكلاته اليومية .

وقد لوثت نفوسنا بالشك واليأس والإحباط والحيرة وسلبت منا الطمأنينة والراحة .

إن أزمة العقل المصري الكبرى أنه عقل يشك ويشك ويشك دون أن يصل إلى يقين !

حالة الشك الدائم في وعود الحاكم لها جذورها التاريخية منذ أن كان الوالي يعطي وعودا للشعب بحياة أفضل ثم يقوم برفع الضريبة أو الجزية عليهم .

وازدادت حالات الشك حينما جاء عصر ولاية الأتراك ، ثم قسوة حكم الأسرة العلوية ، ثم بطش الاحتلال البريطاني .

عهد يتلوه عهد ، وحكومة وراء حكومة ، ونظام خلف نظام سياسي ، ورجل الشارع المصري يستمع إلى وعود بحياة أفضل من منطلق أن "الغد يحمل مستقبلا أفضل" .

وجاء الحزب الوطني الديمقراطي ليعد المصريين ، بوصفه حزب الأغلبية منذ صيف 1978 ، بحياة ديمقراطية واقتصاد أكثر رفاهية .

كما تأصلت في حياتنا الفردية المفرطة ، نعانيها في صور متعددة والتواكل والتبعية ، في الوقت الذي يتقمص فيه البعض منا شخصية الخولي عند تولي وظيفة لها سلطات ومسئوليات ، وانتشرت ظاهرة المبالغة بين التهوين والتهويل ، واختلال المفاهيم وتقليد الغير .

وساهمت تصرفات وإجراءات وثقافة ونصائح الأجهزة والأسرة ومنظومة التعليم في أن يختار المواطن العزلة والابتعاد ليجد طريقة لتدبير وسائل المعيشة ويسهم في نشأة جيل جديد بعيدا عن العمل العام .

كما أصبح كل من هب ودب في مصر ، رجل أعمال ! وأصبحت كل من افتتحت بوتيك، سيدة أعمال ! والمفروض أن رجال الأعمال الحقيقيين لهم مواصفات معينة ويتمتعون بكفاءات خاصة أسوة بالأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات وغيرهم ، ولكن في ظل الهوجة التي نعيشها والتي يختلط فيها الحابل بالنابل ، كما يقولون أصبح تاجر النشطة رجل أعمال وأصبح مهرب المخدرات رجل أعمال وأصبح مغتصب الأراضي رجل أعمال .

ولأن الأمور شاعت ولم يعد لها ضابط ولا رابط أصبحت الناس تقرأ في كل يوم على صفحات الحوادث والجرائم التي تنشرها الصحف عناوين مثيرة تقول كلماتها القبض على رجل أعمال ! هروب رجل أعمال ! اغتيال رجل أعمال ! إلى آخر تلك العناوين المثيرة ، ولو تأمل القارئ سطور الخبر وأمعن في قراءته لاكتشف أن معظم هؤلاء المتهمون من النصابين والبلطجية والسماسرة وأنهم في واقع الأمر رجال أعمال مزيفون .

كما أسهم بعض الكتاب في إشاعة هذه المفاهيم وكذلك أسهم تلفزيون الدولة والقنوات الخاصة في إدانة رجال الأعمال من خلال الأعمال الدرامية والمسلسلات التلفزيونية التي تقدم رجال الأعمال في صورة المحتالين والنصابين واللصوص .

ومما لا شك فيه إن من بين رجال الأعمال الحقيقيين لا المزيفين منحرفون ومحتالون ، ولكن هذا أمر وارد في مختلف المهن ، وبين مختلف الفئات ، وليس معنى انحراف ، قاض أن القضاء منحرف أو انحراف صحفي أن الصحافة منحرفة ، إنما أمر طبيعي أن توجد قلة منحرفة في كل والمهن ، بما فيها مهنة رجال الأعمال .

إن الأمر يحتاج إلى تصحيح هذه الصورة الكئيبة وهذه مسؤولية رجال الأعمال الحقيقيين، لا المزيفين .

إن هجرة الآباء لفترات تطول حتى يتشوه الشكل الأسري ويصير أكثر عنفا وتفككا برغم كل محاولات التماسك الشديدة من الأم وبرغم الوفرة المادية ، ولا مجال لمواجهة ظاهرة العنف الأسري في مجتمعنا إلا بالتأمل العميق كديناميكية التحولات التي تحدث داخل أسرنا وعلينا ألا نفصل العنف الحالي الحادث أمام أعيننا ونبحث عن أسبابه ، علينا أن نتقصى ونتكهن بمدلولاته منذ الصغر فإذا عرفنا أن عنف الصغار بدءا من سن الثامنة ، وقلق الأب واضطرابه اجتماعيا ، وعدم وجود المثل والقدوة في البيت ، والتحول والاهتمام لمشاهدة أفلام العنف في التليفزيون ، كلها علامات خطيرة تنبئ بمستقبل عنيف ، وأن عدم الإشراف على أولادنا وإهمالهم ، وفقدان الأم لثقتها بنفسها ، وعنف الوالدين شجارا كان أو قسوة بدنية مؤشرات تؤثر على نفسية الطفل وتولد لنا أناسا قليلي الحيلة منخفضي الإمكانيات وعدوانيين ، إننا نحتاج إلى أجهزة اجتماعية دقيقة تربط البحث العلمي بالمجتمع ، أجهزة ترصد الظواهر الاقتصادية للأسرة والهجرة ، وتربط ما بين العدوانية ، ودخل الفرد والثقافة العامة ، وهو دور كل من المجلس القومي للمرأة والأمومة والطفولة والبحوث الاجتماعية والجنائية .

كما أننا نعول كثيرا على أهمية مشاركة الوزراء في الاجتماعات الخاصة بالنهوض بالمحافظات التي تأخرت عن اللحاق بقطار التنمية ، ووصلت بنيتها الأساسية إلى حالة من التدهور بحيث لم يعد تجاهلها ممكنا ، فالمسئولية تفوق قدرة المحافظين على القيام بها ، ويعلم الوزراء إن المواطنين في تلك المحافظات ينتظرون أفعالا لا

أقوالا ، أو بيانات تصدر للاستهلاك المحلي ، ويعلمون أيضا أن في التزام كل وزارة بالقيام بدورها وفق خطة زمنية محددة من شأنه أن يعيد الثقة المفقودة بينهم والحكومة ، بينما يزيد التهرب من المشاركة في الاجتماعات وتحديد المسئوليات من اتساع فجوة انعدام الثقة ويشكك في نوايا الحكومة ، صحيح إن معاناة المواطنين لا تقتصر على محافظات بعينها .. لكن الأمر المؤكد إن بعض المحافظات تفتقد المقومات الأساسية للاستمرار ، مما يتطلب حلولا عاجلة لمشاكلها .

إن مصر لم تعرف "التراجع الاقتصادي" إلا عندما سيطر فكر التجار على مقاليد الاقتصاد المصري فقامت أنشطته الأساسية على "الاستيراد" من الخارج والبيع والشراء للمنتجات الاستهلاكية للأطعمة والمشروبات والملابس وانصرف الفكر عن إقامة مشروعات اقتصادية ضخمة لتتبوأ مصر مكانة اقتصادية عالمية تستحقها مثلما فعلت كوريا وماليزيا وسنغافورة، وغيرها من الأمم التي أحسن قادتها التفكير في مستقبلها .

إن التاجر لا يهمه إلا تحقيق النفع الاقتصادي الأول لشخصه وزيادة رأس ماله إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه الزيادة دون التفكير في صالح المجتمع ككل .. إنما التفكير في صالح المجتمع هي مهمة الحكومات الأولى فمنذ منتصف السبعينيات في هوجة الانفتاح الاقتصادي عشنا كارثة "الخصخصة" التي يبدو أننا سنعيش تحت ظلها زمنا ليس بالقصير وتحت رحمة التجار أو رجال أعمال كما يحبون أن يسمعوها في بلد ينظرون إليه باعتباره بلد فيه أكثر من تسعين مليون "زبون" وليس "مواطن" .

لا سبيل أمام الوطن للخروج من عثرته إلا بوضع خطة اقتصادية تعتمد على تشغيل العاطلين عن العمل في مشاريع إنتاجية تغنينا عن "الاستيراد" .. الاستيراد ذلك الطريق السهل الذي دأبت الدولة على مسلكه طوال السنوات الطويلة الماضية تيمنا بالمثل المدمر "شرا العبد ولا تربيته" . مع أن كثيرا من المنتجات التي نستوردها يمكن بسهولة تصنيعها داخل الوطن بأيدي أبنائه ..

ولسوف يسجل التاريخ أن كثيرا من أهل الفكر والثقافة انفصلوا عن السواد الأعظم من المجتمع المصري من بسطاء وضحايا التعليم الضحل . وقد كان يتعين عليهم الحرص على التواصل مع جموع المجتمع المصري والقيام بتوجيهه للقيم الأساسية لحياة المجتمع ومستقبله من ضرورة قبول الآخر دون تحفظ ومحاربة التمييز بكل أشكاله ، وتضافر الجهود يدا بيد لبناء الوطن ، وتوعية المواطن بأولويات المجتمع الحقيقية وبواجباته نحوه فضلا عن حقوقه ، وذلك بدلا من الانعزال في برجهم العاجي أو الاختلاف فيما بينهم في أمور لا تؤدي إلى نشر الوعي الضروري لسلامة المجتمع ، فضلا عن التصدي للقائمين على نشر الخرافة والعودة بنا إلى عصور الظلام .

وإذا كانت صلابة الدولة المصرية ووحدتها تقع إلى حد كبير على عاتق نظام الحكم فيها فإن ذلك لا ينفي الدور الأساسي للمجتمع المدني بجميع فئاته .

فالمسؤولية الكبرى تقع على الشريحة التي تشكل غالبية الشعب المصري . فهي الكفيلة بشكل أساسي برأب الصدع والفرقة التي يعاني منهما المجتمع المصري.

ولعل الخطوة الأولى في رأب هذا الصدع هي حفاظ كل مصري على كرامة غيره من المصريين أيا كان انتماؤه من حيث الدين أو الجنس ، والتصدي بشدة لكل دعوة في الخطاب الإعلامي أو الديني للحض على الكراهية . وغنى عن البيان كذلك أنه لا سبيل لازدهار المجتمع، إن لم يكن لبقائه ، سوى الالتزام بوجود الشخص المناسب في المكان المناسب ، أي الاعتداد فقط بمعيار الكفاءة في جميع مناحي العمل دون نظر لأي معيار يقوم على الجنس أو الدين أو الطبقة الاجتماعية ، ولا شك أن تحقيق كل ما سبق رهن بالتضافر الكامل بين القائمين على الحكم من ناحية ، وبين المجتمع المدني بجميع أطرافه من ناحية أخرى ، على نحو يبعد أي صدام أو شقاق، وذلك في اتحاد يجمع بينهم نحو هدف واحد هو أن تصبح مصر مكانا صالحا للأجيال القادمة تسعى إليه بروح المواطنة والرغبة في العطاء .

ويعد التفاعل الايجابي مع الإجراءات الجديدة بمثابة اختبار حقيقي لرغبة مجتمع في الخروج من دوامة المشكلات المزمنة ، إلى واقع جديد يعرف كل مواطن فيه أنه يتحمل جزءا من فاتورة الإصلاح ، وأن إيجابيته في التصدى للانتهازيين والمستغلين هي عامل أساسي في نجاح عملية الإصلاح وأن الحكومة لن يمكنها وحدها أن تصل بسفينة الوطن إلى بر الأمان وأن تختصر معاناة أكثر من أربعة عقود ، فرضت علينا السياسات خلالها أن نخوض من أجل المستقبل معركتين في وقت واحد ، الأولى ضد الإرهاب والثانية ضد الفساد والمافيات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية .

وبداية الإصلاح في أي مجال من المجالات هو الإنسان ذاته ، فالاهتمام بالبشر هو الخطوة الأولى والتي من خلالها يتحقق أي إنجاز أو تنمية نريدها .

إننا الذين نشكل مستقبلنا بأنفسنا وإن واقعنا لن يتغير ما دمنا متمسكين بطريقة رد الفعل في التفكير ، وبفهمنا الخاطئ لمعنى السلوك والإحساس العبقري المسمى التفاؤل ، فالتفاؤل هو حالة ذهنية ونفسية راقية تسبق دائما الواقع الجديد الذي نرغب فيه ، وما نسميه الواقع في حقيقة الأمر يقع بسبب أفكارنا ومشاعرنا المسبقة التي تشكل الوعي ، وما علينا الآن هو النظر إلى المستقبل الرائع هو واقعنا الجديد .

وأجدني في النهاية أطرح عددا من الأفكار قد تساعد على تحقيق العدالة بمفهومها الشامل تتلخص فيما يلي :

1- إبعاد الفقراء عن تحمل تكلفة فاتورة خطة الإصلاح الاقتصادي فهم الأولى بالرعاية .

2- زيادة الانفاق على بنود التعليم والصحة والأجور والبحث العلمي وتعليم الكبار ومحو الأمية .

3- إعادة تأهيل العاملين بالمحليات والجهاز الإداري للدولة .

4- تجفيف منابع الفساد الإداري والمالي .

5- مراعاة تكافؤ الفرص ، توزيع الاستثمارات في الموازنة العامة للدولة بما يتناسب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكثيفة العمالة .

6- مراعاة طبيعة الفوارق الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية المصرية والتي خلفتها الانظمة السابقة ، وإتاحة الفرصة أمام الجميع بالتساوي.

7- استكمال منظومة التشريعات أو تعديلها للتطبيق الفعلى للدستور الجديد .

8- أن تتحول الحكومة من دعم السلعة إلى دعم الفرد ذاته ، بحيث يتحول الدعم العيني إلى دعم نقدي باستخدام الكروت الذكية .

9- الاستغناء عن المستشارين الذين يتقاضون رواتب ضخمة بالملايين دون فائدة، سيحقق فائضا للموازنة العامة تستطيع به تعويض عجز الأجور بالموازنة ، مع ضرورة ربط الحدين الأدنى والأقصى بالأسعار باعتباره الحل الأمثل .

10- إعادة افتتاح المصانع المعطلة كليا وجزئيا أو التي لم تستكمل بعد .

11- رفع أسعار الطاقة للمصانع كثيفة الاستخدام للطاقة سواء المازوت أو الكهرباء ، ورفع أسعار المياه لشرائح معينة من ساكني القصور والفيلات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه لحمامات السباحة وملاعب الجولف ، وإقرار رسوم على وقوف السيارات بجانب سكناهم .

12- الضرائب التصاعدية وزيادة حد الإعفاء .